

الدولار الأميركي يفقد بعض الزخم وسط بيانات مختلطة من سوق العمل

الولايات المتحدة الأميركية

الدولار الأميركي يفقد بعض الزخم وسط بيانات مختلطة من سوق العمل

خسر الدولار الأميركي في الأسبوع الماضي بعض زخمه وسجل أول تراجع أسبوعي له منذ ما يقارب الشهر رغم البيانات الاقتصادية الإيجابية. ويبدو أيضا أن تركيز المستثمرين قد تحول عن رفع سعر الفائدة في ديسمبر والذي يبدو تم احتسابه بالكامل، واتجه نحو البحث عن المزيد من الوضوح حول قدرة اقتراحات السياسة الاقتصادية لترامب على رفع معدلات التضخم، وبالتالي رفع أسعار الفائدة الرسمية.

وإضافة لذلك، كان الدولار تحت الضغط مع تهيؤ المتداولين لمواجهة عدم اليقين الناتج عن أحداث رئيسة أخرى، من تقرير الوظائف الأميركية يوم الجمعة إلى الاستفتاء على الإصلاح الإيطالي يوم الأحد إلى اجتماع البنك المركزي الأوروبي الأسبوع القادم. وفي حين أن استفتاء إيطاليا على تقليص نفوذ مجلس الشيوخ يثقل أيضا على الإقبال على المخاطر، نظرا إلى أن التصويت لصالح "لا" قد ينتج عنه إزالة الحكومة. وتراجع الدولار يوم الجمعة بعد بيانات الوظائف الأميركية غير الزراعية المخيبة للآمال، والتي نتج عنها تداول متقلب في سوق الصرف الأجنبي.

أما الآن، فقد بقي الإقبال على المخاطر عموما داعما للسوق مع موافقة أعضاء أوبك في الأسبوع الماضي على اتفاق لخفض الإنتاج، ما أدى إلى رفع أسعار النفط، وارتفاع الأسهم أو بقاءها على حالها. وعزز ارتفاع أسعار النفط الآراء بارتفاع التضخم، والذي رفع بدوره عوائد سندات الخزينة الأميركية نظرا للتأثير السلبي للتضخم على أسعار السندات. وعززت عوائد سندات الخزينة الطلب على الدولار مقارنة بالعملة الأخرى مثل اليورو والين، والتي كانت عوائد سنداتهم الحكومية لا زالت تتراوح بين متدنية وسلبية.

وتشير البيانات الأميركية من الإسكان إلى مبيعات التجزئة والتصنيع إلى أن الاقتصاد استعاد زخمه في بداية الربع الأخير حتى مع ما يبدو من تراجع الصادرات مقابل قوة الدولار. ونما الاقتصاد الأميركي بأسرع مما كان يعتقد بداية في الربع الثالث، وبلغ أفضل أداء له منذ سنتين بعد رفع التوقع الثاني عقب المراجعة.

وعلى صعيد العملات، بدأ الدولار الأسبوع عند 101.49 وتم التداول به ضمن نطاق واسع بسبب ارتفاع التقلبات الناتجة عن حذر المستثمرين قبيل أحداث رئيسة مثل تقرير الوظائف الأميركية، والاستفتاء على الإصلاحات الإيطالية الأسبوع القادم، واجتماع البنك المركزي الأوروبي. فقد تراجع الدولار قبيل تقرير الوظائف الأميركية يوم الجمعة بعد أن بلغ أعلى مستوى له عند 101.830. وأخيرا أنهى الدولار الأسبوع عند 100.660 بعد صدور بيانات الرواتب غير الزراعية.

وكان اليورو قويا في الأسبوع الماضي مقابل الدولار بسبب البيانات الاقتصادية التي جاءت أفضل من المتوقع. فقد ارتفع اليورو بعد تراجع غير متوقع لمعدل البطالة في المنطقة إلى أدنى مستوى منذ أكثر من سبع سنوات، الأمر الذي يمكن أن يدفع المستثمرين للتساؤل حول ما إذا كان تمديد برنامج البنك المركزي الأوروبي للتسهيل الكمي، كما كان الكثيرون قد افترضوا، هو أمر لا مفر منه. وبلغ اليورو أعلى مستوى له عند 1.0690 وأنهى الأسبوع عند 1.0664 بعد أن بدأه عند 1.0589.

وفي بريطانيا، استمر التداول بالجنيه الإسترليني بشكل إيجابي مقابل الدولار، يدعمه في ذلك توقع احتفاظ بريطانيا بدخول تفضيلي إلى السوق الموحد للاتحاد الأوروبي بعد الخروج منه. وبلغ الإسترليني أعلى مستوى له منذ شهرين بعد أن قال وزير الخروج من الاتحاد الأوروبي، ديفيد ديفيس، إن بريطانيا ستنتظر في مساهمات إلى الاتحاد الأوروبي من أجل الحصول على أفضل دخول ممكن إلى السوق الموحدة. وبدأ الجنيه الأسبوع عند 1.2477 مقابل الدولار قبل أن يرتفع إلى أعلى مستوى له عند 1.2738 وينتهي الأسبوع عند 1.2720.

وفي اليابان، بلغ الين أعلى مستوى له مقابل الدولار منذ 10 شهور، مع ارتفاع الثقة بعد أن وافق بعض أكبر مصدري النفط في العالم على خفض الإنتاج للمرة الأولى منذ 2008. وبلغ الين أعلى مستوى له منذ فبراير عند 114.83، ثم فقد بعض الزخم قبيل تقرير الوظائف الأميركية، وأنهى الأسبوع عند 113.51.

وعلى صعيد السلع، ارتفعت أسعار النفط الخام بسبب اتفاق أوبك على أول خفض لإنتاجها منذ ثماني سنوات. وستخفض المنظمة إنتاجها بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا ليصل إلى 32.5 مليون برميل يوميا. وارتفعت أسعار النفط الإسنادية بنسبة 10% وارتفعت أسعار الأسهم في شركات الطاقة حول العالم إلى جانب عملات كبار المصدرين. وستعتمد استدامة ذلك على مدى التزام الأعضاء بالاتفاق.

الناتج المحلي الإجمالي الأميركي أعلى من المقدّر سابقا

نما الاقتصاد الأميركي بأسرع مما كان يتوقع سابقا في الربع الثالث، ليسجل أفضل أداء له منذ سنتين، وذلك بفضل الإنفاق القوي للمستهلك وارتفاع صادرات فول الصويا. فقد قالت وزارة التجارة في توقعها الثاني للناتج المحلي الإجمالي إن هذا الناتج ارتفع بنسبة 3.2% كمعدل سنوي بدلا من النسبة المعلنة سابقا والبالغة 2.9%. وكان الاقتصاديون قد توقعوا نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد المراجعة بنسبة 3.0%.

وكان النمو هو الأقوى منذ الربع الثالث من 2014 وتلا النمو المتدني للربع الثاني البالغ 1.4%. وارتفع الإنتاج بعد مراجعة استثمار الشركات وبناء المساكن.

ارتفعت ثقة المستهلك الأميركي في نوفمبر إلى أعلى مستوياتها منذ تسع سنوات رغم عدم اليقين المحيط بسياسات الرئيس المنتخب ترامب. وأفادت بيانات مجلس المؤتمر يوم الثلاثاء أن مؤشر ثقة المستهلك ارتفع من 98.6 في أكتوبر إلى 107.1 في نوفمبر، وهو الارتفاع الأعلى منذ يوليو 2007. وفي تلك الأثناء، توقع الاقتصاديون أن يبلغ مؤشر ثقة المستهلك 101.2. ويقيس الاستطلاع، وهو مؤشر مراقب عن كثب لسلوك المستهلكين، الثقة تجاه ظروف قطاع الأعمال، والتوقع في المدى القصير، والأوضاع المالية الشخصية والوظائف.

التصنيع يتوسع بأفضل وتيرة له منذ خمسة أشهر

توسع التصنيع في نوفمبر بأسرع وتيرة له منذ خمسة أشهر، مشيراً إلى أن المنتجين الأميركيين يجدون ارتفاعاً أكبر في الطلب المحلي المرن. فقد أظهر تقرير معهد إدارة الإنتاج، ومقره تيمبي في ولاية أريزونا، يوم الخميس أن مؤشر المعهد ارتفع من 51.9 قبل شهر إلى 53.2. وتشير أي قراءة فوق 50 إلى وضع نمو. وكان متوسط توقع الاقتصاديين بحسب استطلاع بلومبرغ 52.5.

الرواتب متضاربة؛ معدل البطالة الأدنى منذ 9 سنوات

رفع أرباب العمل الأميركيين عدد الوظائف بمقدار 178 ألفاً في نوفمبر وتماشياً مع توقعات السوق، رغم أن بيانات أكتوبر قد تم خفضها بعد المراجعة من 161 ألفاً إلى 142 ألفاً. وتراجع معدل البطالة إلى أدنى معدل له منذ أكثر من تسع سنوات ليصل إلى 4.6%، ما يجعل من الأكيد تقريباً أن المجلس الفدرالي سيرفع أسعار الفائدة لاحقاً هذا الشهر. ولكن معدل دخل الساعة تراجع من 0.4% في أكتوبر، الذي سجل أكبر ارتفاع منذ حوالي 7 سنوات ونصف، إلى 0.1% في نوفمبر. وأدى هذا التراجع إلى خفض الارتفاع في الأجور من سنة لأخرى من 2.8% في أكتوبر إلى 2.5% في نوفمبر.

وفي الخلاصة، تباطأ ارتفاع الوظائف، بسبب بلوغ سوق العمل التوظيف التام تقريباً، من معدل 229 ألفاً شهرياً في 2015 إلى معدل 180 ألفاً هذه السنة.

وفي القطاع الخاص، كان توظيف الشركات قوياً في نوفمبر ولا يوجد دليل يذكر على أن عدم اليقين المحيط برئاسة ترامب يضغط على سوق العمل. وقد كان هذا النمو في صناعات يحكمها المستهلك في المقام الأول مثل التجزئة والترفيه والضيافة. وبالإجمال، يشعر المستثمرون بالثقة، وهم السبب الرئيس وراء الأداء القوي الذي نراه حالياً في سوق العمل. وأضاف القطاع الخاص 55 ألف وظيفة إضافية عما كان يتوقعه المحللون، ليرتفع بذلك عدد الوظائف الجديدة من 97 ألفاً في الشهر السابق إلى 216 ألفاً.

أوروبا والمملكة المتحدة

رئيس البنك المركزي الأوروبي، ماريو دراغي، يتحدث

قال رئيس البنك المركزي الأوروبي، ماريو دراغي، إن توقف الانتعاش سيشكل أكبر خطر على اقتصاد منطقة اليورو. وسيقرر البنك ما إذا كان سيمدد برنامجها الخاص بشراء السندات البالغ 1.74 تريليون يورو إلى ما بعد مارس. وقد خفض البنك سعر الفائدة الإسنادي لديه إلى ما دون الصفر، واشترى 80 بليون يورو من السندات في الشهر، وخفض تكاليف الاقتراض ليعيد التضخم في منطقة اليورو إلى نسبته المستهدفة البالغة 2% تقريباً. ولكن التضخم يرتفع ببطء، وبلغ 0.5% في أكتوبر ويتوقع أن يتجاوز 1% في السنة القادمة.

مبيعات تجزئة ألمانية قوية

أظهرت البيانات يوم الأربعاء أن مبيعات التجزئة الألمانية ارتفعت بأسرع وتيرة لها في أكتوبر منذ أكثر من خمس سنوات، معززة التوقعات بأن الاستهلاك الخاص سيجس النمو في أكبر اقتصاد في أوروبا في الربع الأخير. ولكن من الأرجح أن تتضاءل التأثيرات الإيجابية للاستهلاك الخاص في السنة القادمة، إذ أنه من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار المستهلك إلى إحجام الألمان عن الإنفاق. وإضافة لذلك، فإن عدم اليقين يخيم على توقعات الصادرات الألمانية، وهو ناجم عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانتخاب ترامب رئيساً لأميركا وإمكانية اتباعه سياسة تجارة حمائية. وقال مكتب الإحصاءات الفدرالية إن مبيعات التجزئة ارتفعت بنسبة 2.4% في الشهر كنسبة حقيقية، وهو الارتفاع الأكبر منذ يونيو 2011 وأكثر من ضعف التوقعات بارتفاع نسبته 1.0% بحسب استطلاع رويترز.

مؤشر مديري الشراء البريطاني للتصنيع يتراجع بشكل غير متوقع

تراجع مؤشر مديري الشراء البريطاني للتصنيع بشكل غير متوقع، من 54.2 إلى 53.4 في نوفمبر مقابل 54.4 للتوقعات. ويثبت ضعف العملة منذ التصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي أنه سيف ذو حدين. وقالت مؤسسة ماركيت إن الشركات أفادت أنه كان لا بد لها من رفع الأسعار مع ارتفاع تكاليف الإنتاج، ولكن تراجع الجنيه يفيد أيضاً المصنعين، ما قد يساهم إيجاباً في نمو هذا الربع.

ارتفاع مؤشر مديري الشراء البريطاني للإنشاءات

نما نشاط الإنشاءات في بريطانيا بأسرع وتيرة له في نوفمبر منذ ثمانية أشهر، ولكن الشركات حذرت من أن ارتفاع التكاليف يقلل هوامش الربح. فقد تحسن الإسكان والهندسة التجارية والمدنية وسجلت كل هذه القطاعات لأول مرة منذ مايو قراءة فوق 50، وهو الخط الفاصل بين النمو والانكماش. وتقول مؤسسة IHS Markit إن مؤشر الإنشاءات الكلي لديها ارتفع من 52.6 في أكتوبر إلى 52.8، وهو المستوى الأعلى منذ مارس، رغم أنه لا يزال دون معدل السنتين الماضيتين.

آسيا

الإنتاج الصناعي الياباني يرتفع

ارتفع الإنتاج الصناعي للشهر الثالث على التوالي في أكتوبر، مع ارتفاع طفيف تجاوز به متوسط توقعات الاقتصاديين، وذلك مع تعويض الصادرات عن الإنفاق المحلي الضعيف. وفي التفاصيل، ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 0.1% في أكتوبر عن الشهر السابق مقابل التوقعات البالغة 0.1%. وفي الخلاصة، فإن تراجع الين الياباني، وارتفاع الطلب العالمي على لوازم المعلوماتية مثل التليفونات الذكية، والانتعاش الاقتصادي في أميركا وآسيا، كل هذا يدعم الإنتاج الصناعي الياباني.

مؤشر مديري الشراء الصيني للتصنيع يبلغ أعلى مستوى له منذ أكثر من سنتين

نما قطاع التصنيع بأكثر من المتوقع في نوفمبر، ليتوسع بذلك بأسرع وتيرة له منذ أكثر من سنتين. وفي التفاصيل، ارتفع النشاط التصنيعي بمقدار 0.5 نقطة ليصل إلى 51.7 في نوفمبر. وفي الختام، نما الاقتصاد الصيني بوتيرة ثابتة نسبتها 6.7% في الربع الثالث ويبدو مهياً ليلعب النسبة التي تستهدفها بيجينج لكامل السنة ونسبتها 6.5% إلى 7%، يدعمها في ذلك ارتفاع الإنفاق الحكومي، ومستوى قياسي من الإقراض البنكي وسوق العقار الجيد الذي يضيف إلى مجموعتها المتنامية من الدين.

الكويت

الدينار الكويتي عند مستوى بلغ 0.30480

بدأ التداول بالدينار الكويتي مقابل الدولار صباح الأحد عند مستوى 0.30480.

أسعار العملات 04 - ديسمبر - 2016

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.0589	1.0553	1.0690	1.0664	1.0450	1.0850	1.0732
GBP	1.2477	1.2386	1.2738	1.2729	1.2535	1.2865	1.2777
JPY	113.22	111.36	114.83	113.51	111.35	115.50	113.05
CHF	1.0141	1.0076	1.0205	1.0111	0.9965	1.0260	1.0089